

بسم الله الرحمن الرحيم

شرف/إخاء/ عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
المحكمة العليا
الغرفة الإدارية

بسم الله العلي العظيم

عقدت الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا جلسة علنية يوم:
2020 /02/04 بقاعة الجلسات بمقر المحكمة العليا وهي
مشكلة من

محمد سيديا ولد محمد محمود
- سيدي عالي ولد بباي
- الحاج ولد الطلبة
- احمد محمود بلعمش
- يمهله بنت محمد
الأستاذة آسية بنت محمد عبد الرحمن رئيسة كاتبة الضبط
الغرفة.
القاضي لمرايط ولد محمد الأمين مفوضا للحكومة .

الملف رقم: 06/ 2019

الطاعن: مجموعة أنوا كشوط الحضرية
يمثلها مكتب بونه ولد الحسن
المطعون ضده: شركة ريم كوم
يمثلها ذ/ن/كابر ولد اميجن ومحمد المختار ولد
التقي

رقم القرار 2020/01

بتاريخ: 2020/02/04

ملخصه: رفض الطعن شكلا

وخلال هذه الجلسة صرحت الغرفة بالقرارات الصادرة في عدة ملفات من بينها الملف رقم 06 / 2019

المشمول فيه كل من

- مجموعة أنواكشوط الحضرية يمثلها مكتب الأستاذ بون ولد الحسن
- ضد شركة ريم كوم يمثلها الأستاذان كابر ولد امجن ومحمد المختار ولد التقي

الأجراءات

في يوم 2018/07/10 اصدرت الغرفة الإدارية بمحكمة الاستئناف في أنواكشوط قرار رقم 2018/12

وفي يوم 2018/9/06 تقدم مكتب بون ولد الحسن بطعن بالنقض امام كاتبة مصدره القرار .

وفي يوم 02 فبراير 2019 قدم مكتب ذ/كابر ولد اميجن مذكرة ارفقها بإفادتين



بعدم تقديم مذكرة إحداهما صادرة عن كتابة ضبط الغرفة الإدارية بمحكمة الاستئناف بانواكشوط والأخرى صادرة عن كتابة ضبط الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا تفيد أن الطاعن لم يقدم مذكرة طعنه في الأجل القانونية .

بعد ذلك أحيل الملف للمستشار المقرر الدكتور أحمد محمود ولد بلعمش الذي أعد تقريره ثم أحيل الملف إلي النيابة العامة التي قدمت طلباتها كتابة.

بعد ذلك نشر الملف في الجلسة العلنية وتلا المقرر تقريره ثم نودي علي الأطراف لتقديم ملاحظاتهم وقدم ممثل النيابة طلباته ليصدر فيه القرار التالي:

المحكمة

حيث لم يقدم الطاعن مذكرة طعن في الملف لا في الأجل ولا بعده.

حيث نصت المادة 209 على أن طالب الطعن يسقط طلبه إن لم يقدم مذكرة طعنه خلال شهرين من تاريخ طعنه.

وحيث نصت المادة 221 علي أن المحكمة العليا تبحث أولا عن مدي صحة أشكال الطعن وعلي أن الشكل لايجوز تجاوزه إلا في مجال الأحوال الشخصية .

وبعد المداولة طبقا للقانون

وعملا بالمادتين

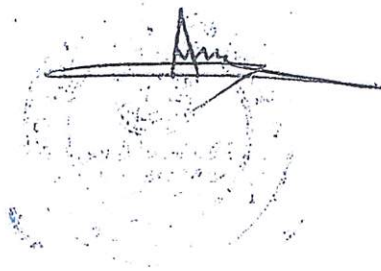
209 و 221 من قانون الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية

لقرار

قررت الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا رفض الطعن شكلا.

والله التوفيق

رئيسة كتابة الضبط



المقرر



الرئيس

